



حملت المالكي مسؤولية تنامي موجة الارهاب الأمم المتحدة تحذر قادة العراق من خطورة الصراع الطائفي

أين تمكن من تجنيد مجموعات من المقاتلين لشن هجمات ضد النظامين الحاكمين في البلدين، وضد كل من يخالفهما الرأي في المناطق التي تقع تحت سيطرته سواء في شمال سوريا أو في الأنبار العراقية.

ونزع التنظيم الإرهابي إلى توحيد نشاطه في البلدين بذريعة وجود نظامين محسوبين على الطائفة الشيعية، يشن كل منهما حرباً طائفية ضد السنة تحت شعار مقاومة الإرهاب، وتقول الأمم المتحدة: إن الجماعات الإسلامية المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا تقتل المدنيين وتمنع إرسال المساعدات.

ويندرج الاصطفاف الطائفي في العراق وسوريا ضمن حالة اصطفاف إقليمية أوسع في المنطقة بين معسكر سني تقوده السعودية، ومعسكر شيعي يجمع بين مجموعات منها ما يحتكم إلى مليشيات مسلحة بقيادة إيران، الأمر الذي يندرج باتجاه الصراع نحو الاحتدام والتوسع جغرافياً أكثر من توجهه نحو التهدة، كما يرجح المحللون.

ومنذ انسحاب الجيش الأميركي من العراق العام 2013م، قتل مئات العراقيين معظمهم في تفجيرات انتحارية يعتقد أنها من تدبير جماعات إسلامية. وتحدث مثل هذه التفجيرات كل يوم تقريباً.

وأكد ملادينوف أن "الصراع الدائر حالياً في سوريا إرهابياً بعداً إقليمياً إلى الستورات الطائفية ويعطي لشبكات إرهابية الفرصة لإقامة روابط عبر الحدود وتوسيع قاعدة دعمها".

وكسر تنظيم ما يعرف بـ"داعش" (اختصاراً للدولة الإسلامية في العراق والشام) المتشدد عملياً، الحدود بين العراق وسوريا وبات يسيطر على بعض المناطق في الدولتين تحت قيادة موحدة،



السياسية منقسمة بشدة على أسس طائفية كما كانت منذ غزو العراق الذي قادت الولايات المتحدة قبل 11 عاماً.

واعتبر ملادينوف أن الطريق الوحيد أمام العراقيين لوقف العنف هو من خلال عملية سياسية تتجاوز الخلافات وتعزز التنمية وتجعل الحكومة أكثر شمولاً.

وقال: "لا يمكن حل مشكلة عنف الإرهاب ببساطة عن طريق الإجراءات الأمنية.. يحتاج المرء للنظر في مشاركة الطوائف في صنع القرار والنظر في التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون".

لكن ملادينوف لم يكن متفانلاً، مشيراً إلى أن "المؤشرات ليست واعدة بالتوصل إلى حل مبكر للأزمة".

نيويورك/وكالات أكدت الأمم المتحدة من أن انقسام القيادة السياسية في العراق ووجود قضايا دستورية بين الطوائف دون حل، وتزايد خطر المتشددين القادمين من سوريا خلق وضعاً "هشاً ومتفجراً".

وتضاف هذه العوامل المؤججة للصراع الطائفي في العراق إلى إصرار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على حل الأزمة المشتعلة في الأنبار باستخدام القوة العسكرية وذلك عكس إرادة كل من نصحوه بأن استخدام السلاح لفض مشاكل المنطقة سيعمقها بدلاً من أن يحلها كما كان يعتقد المالكي.

وصرح نيكولاي ملادينوف مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق لمجلس الأمن المؤلف من 15 دولة، إن الشبكات الإسلامية المتشددة تقيم علاقات على نحو متزايد عبر حدود سوريا والعراق مما يوجب التوتر الطائفي في منطقة عانت من إراقة الدماء لسنوات.

وبلغ العنف في العراق إلى مستويات قياسية جديدة في عام 2013م إذ قتل نحو 8000 مدني، وبقيت النخبة

إلى المدارس اللبنانية المكتظة. لكن مثل هذه الأنشطة ستتطلب تمويلًا إضافيًا مستمرا من المانحين الذين لديهم ضغوطهم المالية الخاصة وحاجات منافسة في مناطق أخرى.

وتقدر الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى 1.7 مليار دولار هذا العام لمساعدة المنظمة الدولية ومنظمات المعونات والحكومة اللبنانية وآخرين لدعم اللاجئين السوريين في لبنان وتخفيف آثار أزمة اللاجئين هناك.

وقالت الأمم المتحدة أنه حتى الآن تم تقديم تعهدات تمثل 14% فقط من ذلك المبلغ.

وأوضحت كيبي: "ليس كل الناس يدركون الحجم الصغير للبنان وأن 25% من سكانه هم الآن لاجئون جاء معظمهم في عام واحد".

وأضافت قائلة: انها تعتقد أن الدول ليس لديها إدراك كاف لما قد يعنيه زعزعة الاستقرار في لبنان من تأثير على إيجاد حل في سوريا وما سيشكله أيضا من مخاطر على استقرار إسرائيل.

والأمم المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات المرتبطة بالصراع في سوريا، وتقول وزارة الخارجية الأميركية: إن حجم المساعدات الإنسانية الأميركية إلى أرجاء المنطقة والمرتبطة بالصراع السوري تبلغ حتى الآن 1.7 مليار دولار.

وكان الرئيس اللبناني ميشال سليمان قد وجه نداءً ملحاً إلى القادة العرب، في كلمته أمام القمة العربية التي انعقدت في الكويت منذ أيام، لتقديم الدعم لبيروت ومساندتها لما جهة أزمة اللاجئين السوريين و"للاستمرار بدعم لبنان بالطرق المناسبة، على الصعيدين الثنائي والدولي، خصوصاً من خلال الانخراط في الجهد الهادف، لضمان تنفيذ كامل خلاصات مجموعة الدعم الدولية، في مختلف المجالات، ولاسيما من خلال تشجيع جميع الافرقاء الداخليين والإقليميين، على التزام مبدأ تحييد لبنان قوياً وفعلًا عن النزاعات الإقليمية، كما أقره إعلان بعبدا".

على هذه المشكلة لبنان في التغلب الامم المتحدة تسعى إلى دعم تعليمي غير رسمي للأطفال اللاجئين الذين لا يمكنهم الذهاب

مع استمرار أمواج النزوح الجماعية المتلاطمة حرب سوريا تضع لبنان على حافة الانهيار

واشنطن/ أف ب قالت مسؤولة بالأمم المتحدة أن تدفق حوالي مليون لاجيء من سوريا إلى لبنان يشكل تهديدا خطيرا للبلد المنهك بالفعل لكن الدول المانحة ربما لا تدرك التأثير المحتمل اذا تعرض لبنان للمزيد من زعزعة الاستقرار.

وأضافت نينيت كيبي، الممثل الاقليمي لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في لبنان: "لا توجد دولة واحدة في العالم اليوم بها هذه النسبة الكبيرة من اللاجئين قياسا إلى حجمها مثلما هي في لبنان".

وقالت كيبي، اثناء زيارة إلى واشنطن أمس الأول: "إذا لم يتم تقديم دعم لهذا البلد عندئذ فان احتمال أن ينهار بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وان يمتد الصراع في سوريا بقوته الكاملة إلى لبنان يصبح مرجحا بشكل أكبر كثيرا".

وذكر مسؤولون كبار بالأمم المتحدة خلال شباط انه مع دخول الصراع الدموي في سوريا عامه الرابع فان السوريين سيحلون محل الافغان كأكبر عدد من اللاجئين في العالم.

وقالت الأمم المتحدة انه في حين لجأ مئات الالوف من السوريين ايضا إلى الأردن وتركيا ودول أخرى إلا أن أكبر تركيز للاجئين السوريين -أو ما يقارب مليون شخص- موجود الآن في لبنان وهو ما يزيد عدد سكان البلد الصغير بحوالي الربع.

ويهدد التدفق الضخم للاجئين بزعزعة التوازن الديمغرافي الهش في لبنان بين الشيعة والسنة والدروز والمسيحيين، ويأتي بينما يسعى البلد الذي عصفت به حرب أهلية بين عامي 1975 و1990م جاهدا لاحتواء عنف متصاعد ينظر اليه على انه مرتبط بالصراع في جاراته الكبيرة.

وقال وزير الخارجية اللبناني في وقت سابق هذا الاسبوع: إن الأزمة "تهدد وجود لبنان"، ومنع

